OPEN ACCESS
Received: 29 -08 -2024
Accepted: 22- 11-2024

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The Concept of the Factor and Definition of Grammatical Factors in Al-Radhi's Commentary on *Al-Kafiya*

Awad Mohammed Al-Qarhi *
Amaq9768@gmail.com

Abstract:

This study examines the concept of grammatical factors and their definition as presented by Al-Radhi, a renowned scholar of Arabic grammar, in his commentary on *Al-Kafiya*. The research highlights the significance of Al-Radhi's work, which offers a renewed vision emphasizing in-depth grammatical analysis and balanced methodologies. The study is structured into an introduction, a preface, and three main sections. The first section explores the essence of parsing, the second delves into the formulation of grammatical factors in Al-Radhi's thought, and the third discusses the structural impact of these factors as analyzed by Al-Radhi. The findings reveal that Al-Radhi viewed the factor as the essential cause establishing the required meaning in an inflected word. These factors could include the verb, the verb and agent together, verb-like entities (e.g., active participles, passive participles, adjectives, and infinitives), meanings derived from certain letters, complete nouns, or sentence meanings. This perspective distinguishes Al-Radhi from other grammarians, who typically classify factors into two categories: verbal (e.g., verbs and particles) and semantic (e.g., subjecthood, agency, objecthood, and possession).

Keywords: Grammatical Factor, Nature of Parsing, Types of Grammatical Factors, Arabic Grammar, Grammatical Analysis.

* PhD Scholar, Department of Arabic Language and Literature, College of Humanities and Social Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Qarhi, A. M. (2025). The Concept of the Factor and Definition of Grammatical Factors in Al-Radhi's Commentary on Al-Kafiya, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(2): 569 -585. https://doi.org/10.53286/arts.v7i2.2389

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2024/08/29م
تاريخ القبول: 2024/11/22م

مفهوم العامل وتحديد العوامل النَّحويَّة لدى الرضي في شرحه الكافية

عواض محمد القارحي *
Amaq9768@gmail.com

ملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم العامل وتحديد العوامل النَّحويَّة عند عالم من علماء النحو العربي الذي كان له شرح من أهم شروحات علم النحو، وهو الرضي؛ للوقوف على أهمية شرحه ومعرفة طريقة سبره للكافية وفق رؤية تجديدية تتسم بالتركيز على التحليلات النحوية في ميدان النحو العربي، وأبرز الآراء النحوية التي اعتمدها في تدعيم رأيه الذي يتسم بالمنهجية والتوسط في التحليل والعمق في الطرح، وجاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، ثلاثة الأول حقيقة الإعراب، أما الثاني منطوق العامل في التَّفكير النَّحوي عند الرَّضي، أما الثالث الأثر التَّركيبي للعوامل عند الرَّضي. وتوصل إلى أن الرضي الرَّضي يرى حقيقة العامل وحده هو ما به تقوَّم المعنى المستلزم المقتضى في المعرب، نحو: (الفعل)، أو (الفعل والفاعل) مجتمعَين، أو المشبَّهات بالفعل (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، والمصدر)، أو معنى فعل يستفاد من بعض الحروف، أو الاسم التَّام، أو معنى الجملة، وهو بهذا التَّحرير يختلف مع النُّحاة؛ إذ إنَّ العامل عندهم وإن اختلفت حدوده ينقسم إلى قسمين: لفظي، نحو: (الأفعال، والحروف)، ومعنوي، نحو: (معنى الابتداء، والفاعليَّة، والمفعوليَّة، والإضافة).

الكلمات المفتاحية: العامل النحوي، حقيقة الإعراب، أنواع العوامل النحوية، النحو العربي، التحليل النحوي.

* طالب دكتوراه - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: القارحي، ع. م. (2025). مفهوم العامل وتحديد العوامل النَّحويَّة لدى الرضي في شرحه الكافية: مقارنة ترجمة جوجل بالترجمة البشرية، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(2): 569-585. https://doi.org/10.53286/arts.v7i2.2389

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

لقد جاءت هذه الدِّراسة "مفهوم العامل النحوي وتحديد العوامل النحوية عند الرَّضي في شرح الكافية"؛ لتسليط الضَّوء على كتاب عظيم القدر جمعَ من مسائل النَّحو الشَّيء الكثير، وحشد فيه مؤلفه آراء جمهرةِ النُّحاة، ناقَشهَا، وأورد فيه آراءً جديدة وخيارات خاصَّة به، فله فيه مثاقفات كثيرة مع النُّحاة، واختيارات جمَّة، ومذاهب ينفرد بها، فلما كان الكتاب يحتوي على علم النحو، فقد جمع مؤلفه بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ في توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات.

وتعتمد طريقة الرضي في شرحه للكافية على إبراز النَّص من الكافية ثم يبسط القول فيه، ويذكر الخلافات والآراء، ويُبْدِي رأيه في معظم المسائل، ويستقل في كثير من الأحيان بآراءٍ خاصَّة به، ويؤيد ويعارض، مع التَّعليل والاستدلال لما يختارهُ من آراء أو يردُّه، ويورد اعتراضات يتوقعها ثم يجيب عنها بما يدحضها، ويُحكم ما يختاره، ويعد ربط شرح الرَّضي بالعامل النحوي فكرة تستحق الدِّراسة؛ لما تميز به الشَّرح.

وترجع أهميَّة الموضوع إلى أنَّ شرح الرضي من أوسع الكتب وأكثرها استيعابًا وجمعًا للقضايا النَّحويَّة، مع ما امتاز به من عناية بالجانب الدَّلالي للتَّراكيب النَّحويَّة والنُّصوص في حلات معينة. فقد تجلّت شخصية الشَّارح ببروز فكره المستقل في اجتهاداته واختياراته النَّحويَّة في أثناء شرحه لنصوص ابن الحاجب، فكان بمنأى عن التَّبعية والتَّقليد، فقد كان يُعمل فكره في أدلة النَّحويين فيختار ما يراه الأرجح، بناء على ما وصل إليه اجتهاده. ومن عوامل أهمية الموضوع أيضًا قلَّة الدِّراسات المتناولة لفكر الرَّضي، وبيان آلية الفهم النَّظري في توجيه المسائل النَّحويَّة لديه حسب علم الباحث كما تكشف ملامح نظريَّة العامل، والوقوف على تطبيقاتها المختلفة، وربط الصِّلة بين الدَّرس النَّحوي والاستعمال اللُّغوي للجماعة اللُّغويَّة.

وتهدف الدراسة إلى:

العمل على تبيان مفهوم العامل النحوي عند الرَّضي، وتجلية ركائزه الصِّناعيَّة والدَّلاليَّة.

السَّعي لإظهار المجالات التي تجلت فيها أبرز تلك العوامل النحوية، وتحليل مكونات نظريَّة العامل وعلاقته بالمعمولات.

إبراز عناية الرَّضي بالدلالة في توجيه التَّراكيب والنُّصوص اللُّغويَّة بصورة عامة، وبيان موقفه من قضية مراعاة حال المتكلِّم والمخاطب، وكيفيَّة معالجته لهذا الجانب.

وتتمثل مشكلة البحث في العمل على استكشاف مفهوم العامل النحوي وتحديد العوامل النحوية عند الرَّضي في شرح الكافية، وتحليل مكونات نظريَّة العامل وعلاقته بالمعمولات، وما يرتبط بهذا من قضايا.

ولم يقف الباحث على دراسة علمية مستقلَّة تناولت هذا الموضوع (مفهوم العامل النحوي وأثر العوامل النحوية عند الرَّضي في شرح الكافية).

وجاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث: الأول حقيقة الإعراب، والثاني منطوق العامل في التَّفكير النَّحوي عند الرَّضي، والثالث الأثر التَّركيبي للعوامل عند الرَّضي.

التمهيد:

1- حقيقة الإعراب

حين لاحظ النّحويون تباين حركات أواخر الكلمات، وثبوتها أحيانًا فقد منحهم ذلك التَّباين أن يقسِّموا الكلام على معرب، ومبني؛ ومن ثمَّ راحوا يفسِّرون ذلك التَّباين؛ بناء على اعتقاد أنَّ اختلاف أواخر الكلمات ثمرة لاختلاف المعاني النَّحويَّة التي تتعاورها داخل التَّركيب، واعتقدوا كذلك أنَّ ثبوت حركات أواخر الكلمات نتيجة عن لزوم تلك الكلمات معنى واحدا، ومن

هنا افترضوا محدثًا لتلك المعاني المتغايرة التي تعاقبت على الكلمات المعربة داخل سياقها وكذلك لعلاماتها، واتَّفقوا أن يصطلحوا عليه اسم: (العامل).

وعلى رغم اتِّفاقهم على وجود الإعراب فإنهم قد اختلفوا في معناه وطبيعته ففريق يرى أنَّه لفظي، وآخر يرى أنَّه معنوي، وفي بيان حقيقة الإعراب، وأن أقوال النُّحويين على رأيين، قال السيوطي (د.ت): "أحدهما: أنَّه لفظي، وهو اختيار ابن مالك، ونسبه إلى المحقِّقين، وحدَّه في التَّسهيل بقوله: (ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف). والثَّاني: أنَّه معنوي، والحركات إنَّما هي دلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم، وكثير من المتأخِّرين، وحدُّوه بقولهم: (تغيير أواخر الكلم؛ لاختلاف العوامل الدَّاخلة عليها لفظًا أو تقديرًا)" (1/ 85).

وعند استطلاع مذهب **الرَّضي** نجده يرى رأي ابن مالك والمحقِّقين من النُّحويين، وهو أنَّ الإعراب لفظي وليس معنويًّا ويتمثَّل في تغاير حركات أواخر المعرب بحركات ظاهرة أو مقدَّرة، يقول: "الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، والمعرب، كما ذكرنا هو المركَّب مع عامله، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنَّث بالتَّاء والمثنَّى والمجموع إلَّا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها؛ لأنَّك أخبرت -مثلًا- في قولك: (جاءني مسلمان)، عن المثنَّى، ولم تخبر عن المفرد ثمَّ تثنيه، وكذا البواقي، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيًّا لعدم التَّركيب، فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف، والحق: أنَّ معنى قولنا: (يختلف الآخِر)، أي: يتَّصف بصفة لم يكن عليها قبل، فإنَّ (زيد) -مثلًا- في حال الإفراد لم يستحق شيئًا من الحركات، فلمَّا ضممتَ الدَّال بعد التَّركيب في حالة الرَّفع، فقد اختلفتْ، أي: انتقلت من حالة السُّكون إلى هذه الحركة المعيَّنة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخِر، وانتقال الآخِر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضَّمَّة، وكذا انتقاله إلى الكسرة، فههنا ثلاثة اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلة في مطلق الاختلاف. فالاختلاف -إذن- ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضًا هو الانتقالات المذكورة. هذا إذا أعرب بالحركات، وإن أعرب بالحروف، فاختلاف الآخِر، إذن، أحد نوعين: أحدهما: رد حرف محذوف من الكلمة، فقط، أو ردُّه مع القلب، كما إذا أردت -مثلًا- إعراب (أب) بالحروف: رددتَ عليه الواو المحذوفة رفعًا، ورددتها وقلبتها ألفًا في النَّصب، وياء في الجر، وثانيها: جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه إعرابًا أيضًا، أو جعله مع القلب إعرابًا، كما جعلتَ الألف والواو المزيدتين علامتين للتَّثنية والجمع في نحو: (مسلمان، ومسلمون)، علامتي الرَّفع أيضًا وجعلتهما مع القلب علامتي النَّصب والجر، وكذا: (فوه، وذو مال)، فقد اختلف حال الواو والألف رفعًا؛ لأنَّهما صارا لشيئين بعد ما كانَا لشيء واحد. وينبغي أن يقدَّر كل واحدة من الكسرتين في نحو: (إنَّ المسلماتِ)، و(بالمسلماتِ)، غير الأخرى، فالاختلاف في آخره ثلاثة، فهما كضمَّتي (فلك) مفردًا، و(فلك) مجموعًا، وكذا فتحتَا نحو: (إنَّ أحمدَ)، و(بأحمدَ)، وياءَ: (إنَّ المسلمين)، و(بالمسلمين)، و(إنَّ المسلمين)، و(بالمسلمين)، وليس كذا ألف المثنى وواو المجموع، إذا جعلتا إعرابًا؛ لأنَّ علامتي التَّثنية والجمع لا يجوز حذفهما؛ فتبيَّن لك بهذا أنَّ الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب" (الرَّضي، د.ت: 58/1، 59).

ويتبيَّن من النَّص السَّابق للرَّضي أنَّ الإعراب من طبيعته التَّركيبيَّة اختلاف حركات آخر المعرب أو حرفه، ومن حيث الوظيفة التَّركيبيَّة الدَّلالة بهذه الحركات على المعاني التي يقصدها المتكلِّم ويفهمها المخاطَب، أي: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" (ابن جنّي، د.ت: 35/1)، وأجمع النحويون القدماء على أنَّ "الحركات الإعرابيَّة أدلَّة المعاني إلَّا ما جاء عن قطرب، فهو يرى أنَّ وظيفة هذه الحركات هي لتعديل الكلام، ومساعدة المتكلِّم للاسترسال في كلامه فلا يكون بطيئًا ولا عجلًا (الزَّجَّاجي، 1973، ص 70)، وفي ذلك يقول الزَّجَّاجي: "إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني؛ فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافًا

إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلَّة على هذه المعاني؛ بل كانت مشتركة جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني" (الزَّجَّاجي، 1973، ص 69).

والمعاني الوظيفيَّة أشمل عند الرَّضي عمدًا وفضلة، يقول: "وإن كان طرآن المعنى لازمًا للكلمة، فإن كان الطَّارئ معنى واحدًا لا غير، ككون الفعل عمدة فيما تركَّب منه ومن غيره، فلا حاجة إلى العلامة؛ لأنَّها تطلب للملتبس بغيره، وإن كان الطَّارئ اللَّازم أحد الشَّيئين أو الأشياء، فاللَّائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ولا يقتصر للتَّمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى، كما اقتصر في المضاف والموصوف؛ لأنَّ المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما، بخلاف ما نحن فيه، فاحتاطوا في هذا النَّوع أتمَّ احتياط، حتَّى إنَّ بعدَّ ما طرأ بسببه المعنى كأنَّ هناك علامة لازمة للكلمة الدَّالة على معناها الطَّارئ، ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم؛ لأنَّه بعد وقوعه في الكلام لا بدَّ أن يعرض فيه: إمَّا معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، أعني الحركات، وجعلت في بعض الأسماء حروف المدِّ، وهي (الأسماء السِّتَّة، والمثنَّى، والمجموع بالواو والنُّون)؛ لعلَّة نذكرها في كل واحد منها، ولم تجتلب حروف مدٍّ أجنبيَّة لما قصد ذلك؛ بل جعلت في الأسماء السِّتَّة لام الكلمة أو عينها علامة، وفي المثنَّى والمجموع حرفَا التَّثنية والجمع علامتين؛ كل ذلك لأجل التَّخفيف، وجعل الرَّفع الذي هو أقوى الحركات، للعمد وهي ثلاثة: (الفاعل، والمبتدأ والخبر)، وجعل النَّصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير (المفعول معه) من المفاعيل وك (الحال، والتَّمييز)، أو اقتضاها بواسطة حرف، ك (المفعول معه، والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني: حروف الجر)، وإنَّما جعل للفضلات النَّصب الذي هو أضعف الحركات وأخفُّها؛ لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها، ثم أريد أن يميِّز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فميِّز به، مع كونه منصوب المحل لأنَّه فضلة" (الرَّضي، د.ت: 61/1، 62).

وتتابع المحدَثون على إبراز قيمة العلامة الإعرابيَّة من ناحية وظيفتها التي تؤدِّيها لتحديد المعاني، من أبرزهم: تمَّام حسان (2009، ص 205) -أبرز الوصفيِّين العرب- والفهري (1981، ص 272) -من روَّاد التَّوليديَّة- والمتوكِّل (1996، ص 212) - رائد الوظيفيِّين العرب-، وإبراهيم أنيس (1978، ص 237)، وعبد الرَّحمن أيوب (1957، ص 44) من الخالفين الذين يرون أنَّ الحركات الإعرابيَّة لا دلالة لها على المعاني؛ فهي ظاهرة صوتيَّة فقط تتميَّز بها العربيَّة، ولا يخفى على ذي دراية بمناقشاتهم في ذلك ولذا اكتفيت بالإشارة إلى أقوالهم فقط دون الحاجة لمناقشة آرائهم التي قد تؤدي إلى الحاجة إلى الخروج عن موضوع البحث المقتصر على الرضي فقط.

2- منطوق العامل في التَّفكير النَّحوي عند الرَّضي

يتبين من عرض حقيقة الإعراب عند الرضي وبناء على مذهبه في ظاهرة الإعراب ودلالة علاماتها أنَّ الإعراب عنده هو "اختلاف حركة آخر المعرب أو أحرفه كما نقلنا عنه، ووظيفته هي الإبانة بواسطة هذه الاختلافات عن المعاني المعتورة على المعرب؛ فالرَّفع "علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد. والنَّصب علم الفضليَّة في الأصل، ثم يدخل في العمد، تشبيها بالفضلات كما مضى، وعلى قول المصنِّف: الرَّفع في الأصل علم الفاعليَّة، والنَّصب علم المفعوليَّة، ثمَّ يكونان فيما يشابههما، وأمَّا الجرُّ فعلم الإضافة، أي: كون الاسم مضافًا إليه معنى، أو لفظًا كما في: (غلام زيد، وحسن الوجه)" (الرَّضي، د.ت: 70/1).

ومن ثم فإن موجد هذه المعاني وعلاماتها هو الفاعل، وقد علَّق الرَّضي على منطوق العامل في شرحه لقول ابن الحاجب: "**والعامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضى**" (الرَّضي، د.ت: 72/1)؛ إذ يقول: "إنما بيّن العامل؛ لاحتياج قوله قبل:

ويختلف آخره لاختلاف العامل؛ إلى بيانه، ويعني بالتَّقوُّم نحوًا من قيام العرض بالجوهر؛ فإنَّ معنى الفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة: كون الكلمة عُمدة أو فضلة أو مضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعُمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسُّط العامل. **فالموجِد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلِّم**، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجِد لعلامات هذه المعاني هو المتكلِّم، لكنَّ النُّحاة جعلوا الآلة كأنَّها هي الموجِدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدَّم؛ فلهذا سمِّيت الآلات عوامل" (الرَّضي، د.ت: 72/1).

ولم يقتصر الرَّضي على منطوق الفاعل بل ذكر السبب فيه والذي جعله تحت ما سماه بالمناط النَّحوي الوظيفي لمنطوق العامل في قوله: "وإنَّما سُمِّي العامل عاملًا؛ لكونه غيَّر آخر الكلمة عمَّا هو أصله، إلى حالة أخرى، لفظًا أو تقديرًا، ثمَّ نقول: (إنَّ نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم): مبني، ك (اغز، واخش، وارم)، وإنَّما حذف الآخر؛ ليكون فرقًا بين المعرب المقدَّر إعرابه، وبين المبني؛ وذلك لأنَّك تحذف في الفعل محلّ الإعراب، إذا كان حرفًا يوهم سكونه أنَّه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء، أي: حرف العلَّة؛ ليكون تنبيهًا على أنَّه: كما ليس الإعراب فيه بظاهر. ليس بمقدَّر؛ أيضًا، لزوال محل الإعراب، أي: الحرف الأخير بلا علَّة، بخلاف: (يا شجي)، و(لا فتى)؛ فإنَّك أبقيت حرف الإعراب ليكون الإعراب مقدَّرًا فيه. فإن قيل: لا نسلم أنَّ العامل إنَّما يكون عاملًا؛ لتغيير آخر الكلمة عمَّا هو أصله؛ بل إنَّما يكون عاملًا؛ لتغييره عن حالة إلى أخرى، سواء كانت الحالة الأولى أصلًا لآخر الكلمة، أي: السُّكون، أو حالة إعرابيَّة أخرى حاصلة لها قبل دخول العامل، فنحن إنَّما سمِّينا الجازم عاملًا: لنقله آخر المضارع من الرَّفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم "(الرَّضي، د.ت: 7/4).

وفي ذلك بيان واضح لأهمية معرفة السبب والمسبب في شرح نظريته المتمثلة في العامل ومنطوقه ومناطه وهو بذلك يجعل من المنطوق ركيزة أساسية تعد المرتكز الرئيسي الذي يقوم عليه تأثير العامل وهو اعتبار منطقي لأهمية التلفظ أو النطق عن غيرها من عوامل خفية لا تظهر في المنطوق ولا يعني إغفال العامل المعنوي بقدر ما هو بيان بأهمية المنطوق الذي يقود إلى غير المنطوق، بدليل أنه أيضا لم يغفله من نظريته في العوامل فأخذ يشرح العلاقات بين العوامل وما تقتضيه من علامات في الاسم والمعنى المستفاد، ورأى أن العلاقة بين العامل المقتضِي للعلامة في الاسم؛ ومن ثمَّ المعنى المستفاد، وبين المتكلِّم محدِث هذا المعنى الذي يرص الكلمات وفق مقاصده وغاياته؛ حيث إن "القصد يجري مجرى استعمال الآلات لحسب ذلك الإعداد" (ابن سنان الخفاجي، 2011، ص 66، القحطاني، 2021).

ويظهر من كلام الرضي أن المتكلم إذا أراد أن يبيّن الفاعل، أو المفعول؛ فإنَّه يعمد إلى الاسم فيجعله فاعلًا للفعل، أو مفعولًا له فتتغيَّر العلامة؛ بناء على الوظيفة التي يقصدها المتكلِّم، وإذا أراد أن يبيّن حال الفعل يجيء باسم بعد تمام كلامه؛ فيجعله حالًا فتتغيَّر العلامة من الرَّفع إلى النَّصب، وإذا أراد المتكلِّم أن يبيّن صفة الفاعل، أو يؤكِّده يُتبع الاسم الدَّال عليه باسم آخر؛ فتتلوَّن علامة العبارة بناء لقصده وهكذا في بقية المعاني الهدف وهذه عادة العرب في العناية بألفاظها ومعانيها.

يقول ابن جنّي: "فالعرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذّبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها، فإنَّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها. فأوَّل ذلك عنايتها بألفاظها، فإنَّها لما كانت عنوان معانيها وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومرامها أصلحوها ورتَّبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السَّمع وأذهب بها في الدَّلالة على القصد" (ابن جنّي، د.ت: 216/1).

ولعل هذا الإجراء النَّحوي لتنوُّع علامة الاسم له موجِد سمَّاه النُّحويون العامل وبهذا اعتبروه كالسَّبب في وجود هذه المعاني وعلاماتها، ويلاحظ من هذه العلاقة بين المتكلِّم، وموجِد المعاني في الألفاظ واختلاف علاماتها، أن الرَّضي قد تطرق لفكرة القصديَّة التي نادى بها النُّحويون في توجيه كثير من المسائل النَّحويَّة وتقعيدها، فلم يتعاملوا مع النُّصوص على أنَّها

مبتورة عن متكلِّميها؛ بل وجَّهوا جُلَّ عنايتهم إلى قصد المتكلِّم ونيَّته؛ حتَّى إنَّهم فسَّروا كثيرًا من النُّصوص؛ اعتمادًا على نيَّة قائلها. فقد ميَّزوا بين مستويين عند دراسة مسائل التَّراكيب النَّحويَّة: مستوى أول يمثِّل رصد الصَّواب والخطأ في الأداء، ومستوى آخر يمثِّل العلاقات بين الجمل في التَّراكيب؛ اعتمادًا على مقاصد المتكلِّمين؛ حيث أدركوا أنَّ الخبرة بالتَّراكيب، هي خبرة بالمقاصد التي تعبِّر عنها؛ لأنَّ هناك ارتباطًا وثيقًا بينهما (عبد المطَّلب، 2009، ص 38، والشمري، 2022، والعييدي، 2021).

وبالعودة إلى العرض السابق يتضح أن الرَّضي ينظر إلى العامل باعتباره ضمن ظاهرة لغويَّة يسعى دائمًا إلى تفسيرها في أصول استعمالها وطبيعة المكوِّن اللُّغوي للعربيَّة دون غيرها من اللُّغات فافترض أنَّ اختلاف حركة أواخر الأسماء يعود إلى اختلاف معانيها؛ وبناء على هذا الإجراء الدَّلالي المسبق نسب الاختلاف إلى العامل الذي قامت بواسطته تلك المعاني في الأسماء، واعتبر هذا العامل سواء أكان لفظيًّا أم معنويًّا، علامة وليس مؤثِّرًا حقيقيًّا؛ إذ يقول: "العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثِّرات"(الرَّضي، د.ت: 227/1). وهو مسبوق بقول ابن الأنباري: "العوامل في هذ الصِّناعة ليست مؤثِّرة حسِّيَّة كالإحراق والإغراق للماء، والقطع للسَّيف، وإنَّما هي أمارات ودلالات" (الأنباري، 1999، ص 42).

وقد افترض المحدَثون في تفسيرهم لظاهرة الإعراب وجود العامل؛ لكنَّهم اختلفوا في طبيعته فذهب تشومسكي (تشومسكي، 1993، ص 299) من التَّوليديِّين إلى أنَّه تركيبي، في حين ذهب أحمد المتوكِّل (المتوكِّل، 1996، ص 212) من الوظيفيِّين إلى أنَّه وظيفي بمعنى أنَّ الوظائف التَّركيبيَّة، والدَّلاليَّة، والتَّداوليَّة التي تستند إلى حدود المحمول تجسِّده خير تجسيد عند بناء تلك التَّراكيب.

والحاصل أنَّهم اتَّفقوا على فكرة عامل الإعراب التكويني حيث اعتبروا العامل من عناصر تكوين الجملة بوصفه عنصرًا حاكمًا لبقية الوظائف المعنوية، وإذا توجَّهنا شطر الرَّضي فيما يتعلَّق بالعامل المعنوي وجدنا أنَّه يقصد المعنى الذي بواسطته يتحقَّق المقتضى في الاسم المعرب، أي: المعنى المستفاد من اللَّفظ سواء أكان هذا اللَّفظ، اسمًا، أو فعلًا، أو جملة وليس معنى الابتداء، أو الفاعليَّة، أو الإضافة، أو المخالفة، أو الإسناد، أو غيرها من المعاني التي اعتبرها النُّحاة من العوامل المعنويَّة، وسأحاول تتبُّع تنظير الرَّضي لحقيقة العامل وآثاره التَّركيبيَّة في بعض الأبواب النَّحويَّة التي يظهر فيها العامل المعنوي على النَّحو الآتي:

3- الأثر التَّركيبي للعوامل عند الرَّضي

أ- العوامل في المرفوعات

يرى الرَّضي أنَّ الفعل هو العامل في الفاعل؛ لأنَّه بسببه أصبح الفاعل عمدة في الكلام، يقول: "ثمَّ اعلمْ أنَّ محدِث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلِّم، وكذا محدِث علاماتها لكن نسب أحداث هذه العلامات إلى اللَّفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم؛ فسُمِّي عاملًا؛ لكونه كالسَّبب للعلامة، كما أنَّه كالسَّبب للمعنى المعلَّم، فقيل: (العامل في الفاعل هو الفعل)؛ لأنَّه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا: العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكَسائي، والفرَّاء؛ إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر. واختلف في ناصب الفضلات، فقال الفرَّاء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معًا سبب كونها فضلة فيكونان أيضًا سبب علامة الفضلة"(الرَّضي، د.ت: 63/1).

ويظهر من النَّص السَّابق أنَّ الرَّضي لم يرتض رأي من ذهب إلى أنَّ العامل المعنوي هو الفاعل معمول؛ أي الفاعلية، كما نقل السِّيوطي (السِّيوطي، د.ت: 293/1)؛ وذلك لأنَّ الفاعليَّة وإن كان من مقتضياتها الرَّفع إلَّا أنَّها ليست عاملًا؛ لأنَّ العامل عنده ما تقوّم به المعنى، أمَّا الفاعليَّة فهي ما تقوم بالفعل.

وهنا يسطِّر الرَّضي الفارق بين العامل، وبعض المعاني التي عُدَّت عند بعض النُّحويين من العوامل ذات الأثر في تحديد المعاني؛ إذ يقول: "قال جار الله: الإضافة مقتضية للجرِّ، والفاعليَّة للرَّفع، والمفعوليَّة للنَّصب، وهي غير العوامل، يعني أنَّ العامل ما به تقوم هذه المعاني المقتضية، كما تقدَّم في أوَّل الكتاب، وإنَّما نسب العمل إلى ما تقوّم به المقتضي، لا إلى المقتضي، فقيل: الرَّافع هو الفعل ولم نقل هو الفاعليَّة؛ لكون المقتضي أمرًا خفيًّا معنويًّا، وما تقوّم به المقتضي أمرًا ظاهرًا جليًّا في الأغلب"(الرَّضي، د.ت: 204/2).

وفي هذا السِّياق يرى الرَّضي أنَّ العامل في المبتدأ والخبر هما معًا؛ لأنَّ المبتدأ صار عمدة الكلام بالخبر، وكذلك الخبر صار عمدة الكلام بالمبتدأ؛ وهو قول مفض إلى التناقض والدور، لذا كان من أوهى ما قيل في العامل في المبتدأ والخبر؛ لأنَّه لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلَّا بهما (سيبويه، 1988: 23/1، والأنباري، د.ت، ص 40)؛ إذ يقول: "وأمَّا العامل في المبتدأ، فقال البصريُّون: هو الابتداء، وفسَّروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثَّاني: تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء. واعترض بأنَّ التَّجريد أمر عدمي فلا يؤثِّر. وأجيب بأنَّ العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثِّرات والعدم المخصوص، أعني: عدم الشَّيء المعيَّن يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيَّته. وفسّر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظًا تحقيقًا. أو تقديرًا للإسناد إليه أو لإسناده، حتَّى يسلم من الاعتراض بأنَّ التَّجريد أمر عدمي فلا يؤثِّر. ثمَّ قال المتأخِّرون كالزَّمخشري، والجزولي: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضًا؛ لطلبه لهما على السَّواء. ونقل الأندلسي عن سيبويه أنَّ العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكي هذا عن أبي علي، وأبي الفتح. وقال الكسائي والفرَّاء: هما يترافعان، وقد قوَّينا هذا في حدِّ العامل"(الرَّضي، د.ت: 227/1).

وتقوية الرَّضي لوجهة الكسائي والفرَّاء في أنَّهما يترافعان، أي: أنهما صار كل واحد منهما عمدة؛ لرفع كل واحد منهما الآخر من خلال الرَّد على البصريّين في تحليل أهم قيد من قيود عمل العامل النَّحوي، يتمثَّل ذلك في اعتراضه على مسألة رتبة العامل قبل المعمول، يقول: "ثم نقول: لا يلزم الكسائي والفرَّاء ما أُلزمَا في ترافع المبتدأ والخبر، من أنَّه يجب تقدُّم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر؛ لأنَّه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدُّم الشَّيء على نفسه؛ لأنَّ المتقدِّم على المتقدِّم على الشَّيء متقدِّم على ذلك الشَّيء، وإنَّما لم يلزمهما ذلك؛ لأنَّ العامل النَّحوي ليس مؤثِّرًا في الحقيقة، حتَّى يلزم تقدُّمه على أثره؛ بل هو علامة كما مرَّ،"(الرَّضي، د.ت: 66/1).

ومع اقتناع الرَّضي بهذا القيد؛ فإنه قد جعله يؤول رتبة المبتدأ والخبر بحيث يكون العامل متقدِّمًا على معموله، فيقول موضِّحًا علَّة تقدُّم العامل على معموله في سياق المبتدأ والخبر: "ولو أوجبنا أيضًا تقدُّمه؛ لكونه كالسَّبب كما مرَّ، قلنا: إنَّ كل واحد من المبتدأ والخبر متقدِّم على صاحبه من وجه، متأخِّر عنه من وجه آخر، فإذا اختلفت الجهتان، فيلزم الدور: أمَّا تقدُّم المبتدأ؛ فلأنَّ حقَّ المنسوب أن يكون تابعًا للمنسوب إليه وفرعًا له، وأمَّا تقدُّم الخبر؛ فلأنَّه محطُّ الفائدة، وهو المقصود من الجملة؛ لأنَّك إنَّما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرًا في الوجود، إلَّا أنَّه متقدِّم في القصد، وهو العلَّة الغائيَّة وهو الذي يقال فيه: أوَّل الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتَّقدُّم الذي فيه، فترافع المبتدأ والخبر، إذن، كعمل كلمة الشَّرط والشَّرط، كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى:﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾**[الإسراء، 110]**، فأداة الشَّرط متقدِّمة على الشَّرط؛ إذ هي مؤثِّرة لمعنى الشَّرط فيه، متأخِّرة عنه تأخُّر الفضلات عن العُمد، فالمبتدأ والخبر، على هذا

التَّقدير، أصلان في الرَّفع، كالفاعل، وليسَا بمحمولين في الرَّفع عليه، وإنَّما جاز تقدُّم كل واحد من جزأي الجملة الاسميَّة على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر، والعامل مقدَّم الرُّتبة على معموله، لكنَّ الأولى تقدُّم المسند إليه؛ لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإن كان الخبر متقدِّمًا في الغاية ولم يلزم على هذا جواز تقدُّم الفاعل على الفعل؛ لأنَّ الفاعل معمول للفعل وليس عاملًا فيه، كما كان المبتدأ في الخبر"(الرَّضي، د.ت: 67/1، 68).

كما يظهر أنَّ الرَّضي لا يوافق الكوفيّين في العامل النَّحوي ناصب الخبر إذا كان الخبر ظرفًا رغم موافقته لهم في ترافع المبتدأ والخبر، يقول تعليقًا على قول ابن الحاجب: "وما وقع ظرفًا فالأكثر أنَّه مقدَّر بجملة"(الرَّضي، د.ت: 243/1). "وانتصاب الظَّرف خبرًا للمبتدأ عند الكوفيّين على الخلاف، يعنون أنَّ الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: (زيد قائم)، أو كأنَّه هو في: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: 6]، ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفًا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: (زيد عندك)، إنَّ زيدًا (عنده) خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويًّا وهو معنى المخالفة التي اتَّصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.

وأمَّا البصريُّون فقالوا: لا بدَّ للظَّرف من محذوف يتعلق به لفظي؛ إذ مخالفة الشَّيء للشَّيء لا توجب نصبه. وقال بعض النُّحويين: العامل فيه المبتدأ، وقال البصريُّون: الظَّرف منصوب على أنَّه مفعول فيه، كما أنَّه كذلك اتِّفاقًا في نحو: (جلستُ أمامك، وخرجتُ يوم الجمعة)، والجار والمجرور منصوب المحل على أنَّه مفعول به، كما أنَّه كذلك اتِّفاقًا في نحو: (مررتُ بزيد)، إلَّا أنَّ العامل ههنا مقدَّر، وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامَّة، أي: ممَّا لا يخلو منه فعل نحو: (كائن، وحاصل)؛ ليكون الظَّرف دالًّا عليه"(الرَّضي، د.ت: 243/1، 244).

بعد العرض السبق يمكن القول: إنَّ الرَّضي يوافق نحويّي البصرة في أنَّ العامل في انتصاب الخبر إذا كان ظرفًا هو عامل لفظي وليس عاملًا معنويًّا خلافًا للكوفيّين ما لم يضطر إلى العامل المعنوي (الرَّضي، د.ت: 518/1)، كما سيأتي في عوامل المجرورات، فضلًا عن أنَّ المخالفة بين المبتدأ والخبر لا تحمل المعنى المستلزَم المقتضَى؛ ومن ثمَّ يستحيل تركيبيًّا ودلاليًّا أن تكون عاملًا.

وعليه فأنا أرى أنَّ العامل في المبتدأ والخبر هو تجردُهما من العوامل اللَّفظيَّة كما هو عند ابن الحاجب وكثير من النُّحويين وأنه أولى ممَّا صنعه الرَّضي حين ذهب إلى أنَّهما ترافعا وهو بعيد؛ لأنَّ معنى العمدة حصل بتجردِهما عن العوامل اللَّفظيَّة؛ إذ بدخول هذه العوامل على المبتدأ يصير ليس على شكل المبتدأ فتزول عنه حالة الابتداء والتَّجرُّد عن العوامل.

ويدعم ذلك سيبويه الذي ذكر حال كون المبتدأ مبتدأ، وحال كونه غير مبتدأ، فقال: "واعلم أنَّ الاسم أوَّلُ أحواله الابتداء، وإنَّما يَدخل النَّاصبُ والرَّافع سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلَّا أن تَدعَه. وذلك أنَّك إذا قلت: (عبدُ الله منطلقٌ) إن شئتَ أدخلتَ رأيتُ عليه فقلت: (رأيتُ عبدَ الله منطلقًا)، أو قلت: (كان عبدُ الله منطلقًا، أو مررتُ بعبد الله منطلقًا)، فالمبتدأ أوَّل جزء كما كان الواحدُ أوَّل العدد"(سيبويه، 1988: 23/1، 24).

وأرى أن هذا الإجراء ينسحب على الخبر؛ فالخبر هو نفسه العامل في المبتدأ، متجرِّدًا من العوامل اللَّفظيَّة؛ لأنَّ المبتدأ والخبر كما نقلنا لا ينفك بعضهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلَّا بهما وقد أفادا من عمديَّتهما وتجرَّدهما عن العوامل اللَّفظيَّة، وإذا تلازمت مع تلك العوامل في التَّركيب؛ فإنَّ تلك العوامل تعمل فيهما معًا؛ ومن ثم فإن العمديَّة ما زالت متحقِّقة؛ لأنَّ تلك العوامل المختصَّة بالدُّخول عليها، نحو: (الأفعال النَّاقصة)؛ فإنّها تطلبهما معًا ليستقيم الكلام دلاليًّا وتركيبيًّا.

يقول الرَّضي: "إنَّما سمِّيت ناقصة؛ لأنَّها لا تتمُّ بالمرفوع كلامًا؛ بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التَّامة، فإنَّها تتمُّ كلامًا بالمرفوع دون المنصوب"(الرَّضي، د.ت: 181/4). وكذلك (الحروف المشبهة بالفعل) "فلمَّا شابهت الأفعال المتعدية معنى، لطلبها الجزأين مثلها، وشابهت مطلق الأفعال لفظًا بما ذكرنا، كانت مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة (ما) الحجازيَّة، فجعل عملها أقوى، بأن قدِّم منصوبها على مرفوعها؛ وذلك لأنَّ عمل الفعل الطَّبيعي أن يرفع ثمَّ ينصب، فعكسه عمل غير طبيعي، فهو تصرّف في العمل"(الرَّضي، د.ت: 331/4)، كما أنَّ منصوبات هذه العوامل السَّابقة كلّها ليست فضلات غير إسناديَّة وإنَّما هي عمد شُبِّهت بالفضلات لهذه الإجراءات النَّحويَّة التي تتبَّعها النِّظام اللُّغوي للعربيَّة في جميع السِّياقات.

ب- العوامل في المنصوبات

أشار الرَّضي إلى أنَّ النَّصب علم على العناصر غير الإسناديَّة (الفضلة)، أي: الفضلات وهي: (المفاعيل الخمسة، والحال، والتَّمييز، والمستثنى)، وأمَّا بقيَّة المنصوبات، ك (اسم (إنَّ)، واسم (لا) النَّافية للجنس، وخبر (ما) الحجازيَّة، وخبر كان وأخواتها)، فهي عُمد شُبِّهت بالفضلات وعاملها ما تقوّم معنى الفضليَّة، يقول: "واختلف في ناصب الفضلات، فقال الفرَّاء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معًا سبب كونها فضلة فيكونان -أيضًا- سبب علامة الفضلة، وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وليس ببعيد؛ لأنَّه جعل الفعل الذي هو الجزء الأوَّل بانضمامه إليه كلامًا، فصار غيره من الأسماء فضلة، وقال البصريُّون: العامل هو الفعل؛ نظرًا إلى كونه المقتضى للفضلات، وقول الكوفيِّين أقرب بناء على الأصل المهِّد المذكور"(الرَّضي، د.ت: 63/1، 64).

يتحرَّر الخلاف هنا في ناصب الفضلات على ما أورده الرَّضي من خلال مثاقفة مقولات النُّحويين قبله، فالرَّضي قريب مذهبه من مذهب الفرَّاء في كون الفعل والفاعل عاملين لنصب الفضلات؛ لكون العامل عنده هو ما يتقوّم المعنى المقتضى المستلزم فهو الأصل عنده؛ لذا فإنَّ رأي الفرَّاء "قريب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معًا سبب كونها فضلة فيكونان -أيضًا- سبب علامة الفضلة".

ومعنى الفضليَّة وهي العناصر غير الإسناديَّة يتقوَّم بالعمدة؛ إذ لا يحصل للأسماء معنى الفضليَّة إلَّا بوساطة العمدة، والذي يشكِّل البناء التَّركيبي هو الفعل والفاعل معًا وليس الفعل وحده في التَّركيب ولا الفاعل وحده؛ بل هما معًا.

ومنطلق البصريّين في مثاقفة الرَّضي لهم هو الدَّلالة على قوَّة العنصر العامل، والفعل في نظرهم هو أقوى العوامل؛ لهذا يعمل في الفاعل والمفعول؛ لكنَّ الباحث يرى رأي الرَّضي وهو مسبوق بما عند الفراء، كما أنَّ الفعل وإن كان يقتضي الفضلات إلَّا أنَّ معنى العمدة لا يحصل من الفعل فقط؛ بل منهما مجتمعَين.

إنَّ النَّاظر في تحليل الرَّضي يجد أنَّ الأولى في الإحالة الإسناديَّة للعامل داخل بنية التَّركيب تكون إلى العامل اللَّفظي، ما لم يضطر إلى العامل المعنوي، يعني إذا ثبت غيابه تركيبيًّا، فيقول: "والأَولى إحالة العمل على العامل اللَّفظي ما لم يضطر إلى المعنوي" (الرَّضي، د.ت: 518/1).

وبالعودة إلى تعريف الرَّضي للعامل كما مرَّ ألفيناه يحتفي بالتَّدرُّج في الاستدلال فاللَّفظي أوَّلًا، ثم المعنى، وليس المعنى كما ذكرنا ونقلناه عن الرَّضي، هو معنى (الفاعليَّة، أو الابتدائيَّة، أو المفعوليَّة)؛ بل هو معنى مستفاد من اللَّفظ؛ ومن ثمَّ يعمل هذا المعنى لنيابته عن الفعل العامل، يتردَّد ذلك في العامل في الحال، يقول الرَّضي معلقًا على هذا الإجراء الإسنادي للعامل في قول ابن الحاجب: "وعاملها: الفعل، أو شبهه، أو معناه" (الرَّضي، د.ت: 14/2). "يعني بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه، ك (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، والمصدر)، ويعني بمعنى الفعل: ما يستنبط منه معنى الفعل، ك (الظَّرف، والجارّ والمجرور، وحرف التَّنبيه)، نحو: (ها أنا زيد قائمًا)، عند من جوَّز هاء التَّنبيه من دون اسم

الإشارة، كما يجيء في: (حروف التَّنبيه، واسم الإشارة)، نحو: (ذا زيد راكبًا)، و(حرف النِّداء)، نحو: (يا ربَّنا منعمًا)... ولم يعمل في الحال معنى حروف (النَّفي، والاستفهام)، قال أبو علي: لأنَّها لا تشبه الفعل لفظًا؛ وينتقض ما قاله باسم الإشارة، وحرف التَّنبيه؛ فإنَّهما لا يُشبهان الفعل لفظًا مع عملهما في الحال، وكذا كاف التَّشبيه؛ ونحو: (إنَّ، وأنَّ) تشبهانه لفظًا ومعنى، ولا تعملان في الحال. فالأَولى: إحالة ذلك إلى استعمالهم وألّا نعلِّله" (الرَّضي، د.ت: 14/2، 15).

وإذا كانت الحروف تشبه الفعل في العمل، كذلك يستفاد معنى الفعل من معنى الجملة؛ ومن ثم يكون معنى الجملة هو العامل يتردَّد ذلك في الإجراء النَّحوي لعامل الحال المؤكِّدة، في نحو: (زيد أبوك عطوفًا)، يقول: "واختُلف في العامل في المؤكِّدة التي بعد الاسميَّة، فقال سيبويه: العامل مقدَّر بعد الجملة، تقديره: (زيد أبوك أحقُّه عطوفًا)، يقال: حقَّقت الأمر، أي: تحققتُه وعرفته، أي: أتحققه وأثبتُه عطوفًا، وفيه نظر؛ إذ لا معنى لقولك: (تيقَّنتُ الأب وعرفتُه) في حال كونه عطوفًا، وإن أراد أنَّ المعنى: (أعلمه عطوفًا)، فهو مفعول ثان لا حال.

وقال الزَّجاج: العامل هو الخبر؛ لكونه مؤوَّلًا بمسمًّى، نحو: (أنا حاتم سخيًّا)، وليس بشيء؛ لأنَّه لم يكن سخيًّا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللَّفظ: هذا المعنى... وأيضًا، لا يطَّرد ذلك في نحو: ﴿**هذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً**﴾ [هود: 64]، و:﴿**هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا**﴾ [فاطر: 31] وغير ذلك ممَّا ليس الخبر فيه علمًا، وقال ابن خروف: العامل المبتدأ؛ لتضمُّنه معنى التَّنبيه، نحو: (أنا عمرو شجاعًا)، وهو بعيد؛ لأنَّ عمل المضمر، والعلم في نحو: (أنا زيد، وزيد أبوك)، ممَّا لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم، والأولى عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أنَّ العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكِّد لنفسه، أو لغيره، كأنَّه قال: (يعطف عليك أبوك عطوفًا، ويرحم مرحومًا، وحقّ ذلك مصدقًا)؛ وذلك لأنَّ الجملة، وإن كان جزآها جامدين جمودًا محضًا، فلا شكَّ أنَّه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أنَّ معنى (أنا زيد): أنا كائن زيدًا؛ فعلى هذا، لا تتقدَّم المؤكِّدة على جزأي الجملة، ولا على أحدهما؛ لضعفها في العمل؛ وذلك لخفاء معنى الفعل فيها(الرَّضي، د.ت: 51/2، 52).

وينصب العامل النَّحوي عند الرَّضي فضلًا عما ذكره من مشبهات الفعل، ك(اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، والمصدر)، والمشبَّهات الضَّعيفة، نحو: (الاسم التَّام) سواء أكان بنفسه، أو بغيره؛ بناء على ماهيَّة التَّركيب، نحو: (اسم الإشارة، والضَّمير) لكن ما وجه الشَّبه بين الفعل والاسم التَّام حين نصب التَّمييز المفرد؟

يجيب على ذلك الرَّضي بقوله: "ومعنى تمام الاسم: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التَّنوين ونوني التَّثنية والجمع، ومع الإضافة؛ لأنَّ المضاف لا يضاف ثانية؛ فإذا تمَّ الاسم بهذه الأشياء، شابه الفعل إذا تمَّ بالفاعل وصار به كلامًا تامًّا، فيشابه التَّمييز الآتي بعده: المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أنَّ المفعول حقُّه أن يكون بعد تمام الكلام، فيصير ذلك الاسم التَّام قبله، عاملًا، لمشابهته الفعل التَّام بفاعله... وقد يكون الاسم نفسه تامًّا، لا بشيء آخر، أعني لا تجوز إضافته، فينتصب عنه التَّمييز، وذلك في شيئين: **أحدهما:** الضَّمير، وهو الأكثر، وذلك في الأغلب، فيما فيه معنى المبالغة والتَّفخيم كمواضع التَّعجُّب، نحو: (يا له رجلًا، ويا لها قصة، ويا لك ليلًا، وويلمّها خطَّة، وما أحسنها فعلة، ولله درُّه رجلًا جاءني، وويحه رجلًا لقيته)، وكذا: (ويله)، وكذا: (نعم رجلًا، وبئس عبدًا، و: ﴿سَاءَ مَثَلًا﴾ [الأعراف،177])... وثانيهما: اسم الإشارة، كقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾ [البقرة،26] قال: إنَّه تمييز، لا حال، وكذا قولك: (حبَّذا زيد رجلًا)، والعامل في التَّمييز في القسمين: هو الضَّمير، واسم الإشارة، لتمامهما ومشابهتهما للفعل التَّام بفاعله، فلا تظنَّنَّ أنَّ النَّاصب للتَّمييز في: (نعم رجلًا، وبئس رجلاً، وساء مثلًا، وحبَّذا رجلًا): هو الفعل؛ بل هو الضَّمير، كما في: (ربَّه رجلًا)" (الرَّضي، د.ت: 59/2 – 61).

وبالجملة فإنَّ مذهب الرَّضي في عامل المنصوبات هو الفعل والفاعل معًا؛ لكونهما عمدة في الإسناد التَّركيبي، ومن خلالهما صارت الأسماء عناصر غير إسناديَّة أي: فضلات في بعض السياقات. كما يظهر مذهبه تقسيم المشبَّهات بالفعل؛ بناء على القوة والضَّعف في التَّركيب فهناك عوامل مشبَّهات بالفعل قويَّة، نحو: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، والمصدر)، وعوامل مشبَّهات بالفعل ضعيفة، نحو: (الاسم التَّام) سواء أكان بنفسه، أو بغيره؛ بناء على ماهيَّة التَّركيب. ومن المشبَّهات بالفعل في العمل النَّحوي كذلك، معنى الجملة المستفاد من معنى الفعل، تردَّد ذلك في الإجراء النَّحوي لعامل الحال المؤكِّدة، كما رأينا هناك.

ت- العوامل في المجرورات

يتمثَّل التَّركيب الإضافي من الإضافة وهي مركبة من كلمتين، مضاف ومضاف إليه، والأخير مجرور بحرف الجر أو مجرور بالإضافة، ولكن السُّؤال المعتاد: ما العامل في المجرورات بالإضافة؟

يجيب الرَّضي قائلًا: "فإذا ثبت أنَّ العامل في الاسم: ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة، فاعلم أنَّ بينهم خلافًا في أنَّ العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو (من)، أو المضاف، فمن قال: إنَّه الحرف المقدَّر نظر إلى أنَّ معناه في الأصل هو الموقع المقدَّم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه؛ إذ أصل غلام زيد: غلام حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدَّرًا... ومن قال: إنَّ عامل الجر هو المضاف، وهو الأولى، قال: إنَّ حرف الجرِّ شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدَّرًا لكان (غلام زيد) نكرة، كغلام لزيد فمعنى كون الثَّاني مضافًا إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجارّ بنفسه، وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة، وليس بشيء؛ لأنَّه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوّم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النِّسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول، أيضًا، النِّسبة التي بينها وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد، لا الفعل" (الرَّضي، د.ت: 2/59 - 61).

ولم يرتض الرَّضي المذهبين في عامل المضاف إليه، والأولى عنده اعتبار المضاف عاملًا في المضاف إليه؛ لأنَّه بواسطته يحصل معنى الإضافة؛ فالعامل ما يتقوّم المعنى المستلزم المقتضَى وهو المضاف الذي يقوم مقام حرف الجر المقدَّر في التَّركيب الإضافي بنوعيه، التَّركيب الإضافي المحض (المعنوي)، والتَّركيب الإضافي غير المحض (اللَّفظي)، ومن هنا يقول الرَّضي شارحًا ومفسِّرًا هذا الإجراء التَّركيبي للإضافة:

"وجعل الحرف الموصل لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملًا للجر في ظاهر الفضلة؛ إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافًا إليه تلك العمدة، ثمَّ قد يحذف حرف الجر لزومًا مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التَّخصيص أو التَّعريف في الاسم كما يجيء في باب الإضافة فيزول النَّصب المحلي عن المجرور لفظًا؛ لكون النَّاصب، أي: الفعل مع الفاعل محذوفًا نسيًا منسيًّا مع حرف الجر الدَّال عليه، فكأن أصل: غلام زيد: غلام حصل لزيد، فإذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه، مقام الحرف الجار لفظًا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره، ومعنى أيضًا، لدلالته على معنى اللام في نحو: (غلام زيد)؛ إذ هو مختص بالثَّاني، وعلى معنى (من) في نحو: (خاتم فضة)؛ إذ هو مبيّن بالثَّاني، فيُحال عمل الجر على هذا الاسم، كما أحيل على حرف الجر، كما يجيء"(الرَّضي، د.ت).

ويظهر هنا أن الرَّضي يستدعي العامل اللَّفظي أوَّلًا ما لم يضطر إلى العامل المعنوي؛ فالأولى عنده "إحالة العمل على العامل اللَّفظي ما لم يضطر إلى المعنوي" (الرَّضي، د.ت: 1/518).

وفي تحليله السَّابق تأكيد على مذهبه الذي لا يتجزَّأ ولا يتفتت مع كثرة الظَّواهر النَّحويَّة المتداخلة، وأن العامل اللَّفظي هنا هو المضاف وهو الأولى في العمل؛ لغياب العامل المعنوي ظاهرًا رغم وجوده مقدَّرًا فالإظهار أولى من الإضمار وقد مرَّ بنا ذلك في عوامل النَّصب، وكأنَّ الرَّضي يميل إلى هذا؛ بناء على تقدير حرف الجر؛ لأنَّ العامل يتقوّم المعنى المقتضَى.

والدَّليل على ذلك أنَّ الرَّضي يستدعي عمل المضاف عمل الجر في المضاف إليه رغم استحالة تقدير حرف جر؛ لأن هناك شبها تركيبيا للمضاف الحقيقي المتجرِّد من التَّنوين، ونون التَّثنية، ونون جمع الذُّكور للإضافة؛ إذ يقول: "وفي العامل في المضاف إليه خلاف بينهم، كما مرّ في أوّل الكتاب، وفي العامل في المضاف إليه اللَّفظي إشكال؛ إن قلنا: إنَّ العامل هو الحرف المقدر؛ إذ لا حرف فيه مقدَّرًا، وكذا إن قلنا: إنَّ العامل معنى الإضافة؛ لأنَّا لا نريد بها مطلق الإضافة؛ إذ لو أردنا ذلك لوجب انجرار (الفاعل، والمفعول، والحال، وكل معمول للفعل)؛ بل نريد الإضافة التي تكون بسبب حرف الجر، وكذا إن قلنا: إنَّ العامل هو المضاف؛ لأنَّ الاسم على ما قال أبو عليّ في هذا الباب لا يعمل الجر إلَّا لنيابته عن الحرف العامل، فإذا لم يكن حرف، فكيف ينوب الاسم عنه؟ ويجوز أن يقال: عمل الجر؛ لمشابهته للمضاف الحقيقي، بتجرُّده عن التَّنوين أو النُّون؛ لأجل الإضافة" (الرَّضي، د.ت: 203/2).

ويخلُص الباحث بعد العرض السابق إلى أنَّ العامل اللَّفظي عند الرَّضي أقوى من العامل المعنوي وهو مذهب كثير (السُّهيلي، د.ت، ص 312)؛ لأنَّه متضمِّن معنى اللَّفظ والمعنى، كما يعتبر العامل اللَّفظي عنده هو الأصل؛ لأنَّه الأقوى؛ إذ كان محسًّا، ولأنَّه يدرك بالسَّمع، والمعنوي دونه؛ لأنَّه معقول مستنبط لا محس؛ ولهذا قل وجوده تركيبيًّا (ابن الخشَّاب، 1972، ص 312) تردَّد ذلك في عوامل المنصوبات، وكذلك المجرورات بالإضافة سواء قدِّر حرف الجر أو استحال تقديره.

وأما عوامل المرفوعات فقد ظهر أنَّ الرَّضي يرى أنَّ العامل في المبتدأ والخبر **هما معًا**؛ لأنَّ المبتدأ صار عمدة الكلام بالخبر، وكذلك الخبر صار عمدة الكلام بالمبتدأ؛ لأنَّه لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلَّا بهما (سيبويه، 1988: 23/1، والأنباري، د.ت، ص 40).

4- الأثر التَّركيبي لعامل الفعل المضارع

يمتدُّ عمل الرَّضي في العوامل إلى صيغة الفعل؛ لكونه يتلوَّن؛ تبعًا للعوامل الدَّاخلة عليه ويرى الرَّضي اتِّفاقًا مع ابن الحاجب في أنَّ علَّة إعرابه هي مشابهته للاسم: "والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريّين لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم" (الرَّضي، د.ت: 17/4).

لكنهما اختلفا في عامل رفعه؛ إذ يرى ابن الحاجب (الرَّضي، د.ت: 26/4) أنَّ تجرَّد المضارع من النَّاصب أو الجازم هو العامل فيه رفعًا، في حين يرى الرَّضي أنَّ رافع المضارع هو ما به يتقوّم المعنى المستلزم المقتضى، أي: ما يحصل به بواسطته المعنى المقتضى؛ وذلك في الاسم الذي وقع المضارع موقعه؛ استبدالًا تركيبيًّا دلاليًّا، فإذا وقع موقع الخبر، نحو: (الذي يضرب) فالعامل هو المبتدأ، وإذا وقع موقع خبر كاد مثلًا، نحو: (كاد زيد يقوم)؛ كان العامل الفعل (كاد)، وهكذا في بقية المواقع التي يرد فيها المضارع.

يقول الرَّضي: "وإنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم؛ لأنَّه يكون، إذن، كالاسم؛ فأعطي أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع، مثل أن يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم، كما في الصِّلة، نحو: (الذي يضرب)، وفي نحو: (سيقوم، وسوف يقوم)، وفي خبر (كاد)، نحو: (كاد زيد يقوم)، وفي نحو: (يقوم الزَّيدان). ويمكن الجواب عن نحو: (الذي يضرب)، ونحو: (يقوم الزَّيدان)، بأن يقال: هو واقع موقعه؛ لأنَّك تقول: الذي ضارب هو، على أنَّ (ضارب) خبر مبتدأ مقدَّم عليه، وكذا: (قائمان الزَّيدان)، ويكفينا وقوعه موقع الاسم، وإن كان الإعراب مع تقديره اسمًا، غير الإعراب مع تقديره فعلًا، وعن نحو: (سيقوم)، (بأن

سيقوم)، مع السِّين، واقع موقع (قائم)، لا (يقوم) وحده، والسِّين صار كأحد أجزاء الكلمة. وعن نحو: (كاد زيد يقوم)، بأنَّ أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم" (الرَّضي، د.ت: 27/4).

وفي عامل النَّصب في الفعل المضارع، يقول الرَّضي: "وعلى مذهب الخليل، لا ينصب المضارع إلا بأن ظاهرة، أو مقدَّرة، فيمكن أن يقال على مذهبه: إنَّ المضارع إعرابه إمَّا رفع أو نصب: أعرب بالرَّفع لما وقع موقع الاسم بنفسه؛ لأنَّ الرَّفع أقوى من النَّصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه أقوى من وقوعه موقعه مع غيره، وأعرب بالنَّصب لما وقع مع (أنْ) موقع الاسم، وهو المصدر. وأمَّا إذا لم يقع موقع الاسم بوجه، وذلك مع ما يسمَّى جوازم، فلم يعرب، إذن، لضعف المشابهة، كما اخترنا قبل" (الرَّضي، د.ت: 52/4).

وقد اختار الرَّضي عامل النَّصب في الفعل المضارع في سياق (أن) ظاهرة ومقدَّرة؛ لوقوع المضارع معها موقع الاسم، ويرى أيضًا أنَّ (أنْ) تظهر في (لن) على اعتبار أنَّ بنيتها التَّقديريَّة في التَّركيب: (لا أن)، كما تقدَّر مع بعض الأدوات النَّاصبة له، نحو: إذن، وكي، وحتَّى، و(لام) كي، و(لام الجحود)، وحروف: (الفاء، والواو، وأو) (الرَّضي، د.ت: 39/4)، ويرى الرَّضي أنَّ عامل النَّصب للمضارع بعد (فاء) السَّببيَّة، و(واو) الجمعيَّة، و(أو) الانتهائيَّة هو: (أن) مضمرة خلافًا للكوفيِّين (الأنباري، د.ت، ص 442-445).

وتوجيه الرَّضي هنا نحويٌّ ودلاليٌّ فحرف (الفاء) ليس للعطف؛ بل للسَّببيَّة نصبًا للمضارع، والأصل أن يكون المضارع بعدها مرفوعًا؛ لكون (فاء) السَّببيَّة لا تعطف وجوبًا تركيبيًّا؛ بل الأغلب أن يستأنف بعدها كلام؛ فيكون المضارع بعدها في تقدير: مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا، ونصبه تنصيص على أنَّها للسَّببيَّة.

وينطبق الأمر على نصب المضارع بعد (الواو) تنصيصًا على أنَّها ليست للعطف، وإنَّما هي للجمعيَّة (الرَّضي، د.ت: 66/4)، بأن "يكون قبلها مثل ذلك، أي: يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد، ويكون قبلها أمر، نحو: (زرني وأزورك)، أو نهي، أو استفهام، نحو: (هل تزورني وتعطيني)، أو تمنّ، نحو: (ليتك عندنا وتكرمنا)، أو تحضيض، نحو: (هلّا تزورنا وتكرمنا)، أو عرض نحو: (ألا تزورنا وتكرمنا)" (الرَّضي، د.ت: 75/4).

وينطبق كذلك على النَّصب بعد (أو) فيكون تنصيصًا على أنَّها بمعنى (إلى أن)، وليس للاستئناف أو القطع(الرَّضي، د.ت: 73/4، 74)، وعلى أنَّها تفيد معنى آخر غير الذي تفيده أصالة، أو في أصل بنائها الدَّلالي، يقول الرَّضي: "قوله: (وأو)، بشرط معنى إلى (أن) ، معنى (أو) في الأصل: أحد الشيئين أو الأشياء، نحو: (زيد يقوم أو يقعد)، أي: يعمل أحد الشَّيئين، ولا بدَّ له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين: التَّنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأنَّ الفعل الأول يمتدُّ إلى حصول الثَّاني، نصبت ما بعد (أو)، فسيبويه يقدره ب (إلَّا)، وغيره ب (إلى)، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد، فإن فسَّرته ب (إلَّا)، فالمضاف بعده محذوف وهو الظَّرف، أي: لألزمنك إلَّا وقت أن تعطيني، فهو في محل النَّصب على أنَّه ظرف لما قبل (أو) وعند من فسَّره ب (إلى): ما بعده بتأويل مصدر مجرور بأو التي بمعنى (إلى)" (الرَّضي، د.ت: 75/4).

أمَّا عامل جزم المضارع عند الرَّضي فيراه غير موجود لا لفظًا ولا تقديرًا بخلاف عامل الرَّفع والنَّصب؛ وبناء على ذلك الإجراء النَّحوي في تقدير عامل الجزم وعدم وجوده؛ يشير الرضي إلى أنَّ المضارع في هذه الحالة مبني على السُّكون؛ لخلوه من العوامل اللَّفظيَّة والتَّقديريَّة. وتتمثل علَّة بنائه على السُّكون في أنَّ أصل الكلمة أن تكون ساكنة، يقول:

"ولولا كراهة الخروج من إجماع النُّحاة، لحسن ادِّعاء كون المضارع المسمَّى مجزومًا مبنيًّا على السُّكون؛ لأنَّ عمل ما سمِّي جازمًا، لم يظهر فيه، لا لفظًا ولا تقديرًا؛ وذلك لأنَّ أصل كل كلمة، اسمًا كانت أو فعلًا أو حرفًا: أن تكون ساكنة الآخر، ومن ثمَّ لا تطلب العلَّة للبناء على السُّكون"(الرَّضي، د.ت: 7/4)، وإنَّ ما قيل عن العامل في المبتدأ والخبر ينطبق على عامل

الفعل المضارع، فإذا وقع موقع الاسم المجرَّد عن العوامل، كالخبر مثلًا تركيبيًّا؛ فإنَّ العامل في رفعه هو التَّجرُّد عن العوامل، وأمَّا إذا وقع موقع اسم دخلت عليه العوامل اللَّفظيَّة، ك (اسم كاد)؛ فإنَّ هذه الألفاظ الدَّاخلة على الفعل المضارع ستكون هي العاملة فيه لا محالة.

النتائج:

بعد عرض كل ما نقله الرضي في العوامل اللفظية والمعنوية خلصت لأهم النتائج ومنها:

- كل ما نقلته في التَّعليق على أنَّ العامل في المبتدأ والخبر هو تجردُّهما من العوامل اللَّفظيَّة في رأي ابن الحاجب وكثير من النُّحويين أولى ممَّا صنعه الرَّضي الذي رأى أنَّهما ترافعا وذكرنا هناك أنَّه بعيد؛ لأنَّ معنى العمدة حصل بتجردِّهما عن العوامل اللَّفظيَّة؛ إذ بدخول هذه العوامل على المبتدأ يصير ليس على شكل المبتدأ فتزول عنه حالة الابتداء والتَّجرُّد عن العوامل وأوردنا كلام سيبويه في ذلك.
- كذلك ينطبق هذا الإجراء في نظر الباحث على الخبر؛ لأنَّ الخبر هو نفسه العامل في المبتدأ، متجرِّدًا من العوامل اللَّفظيَّة؛ ولأنَّ المبتدأ والخبر كما نقلنا لا ينفك بعضهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلَّا بهما وقد استفيدَا من العمديَّة بتجرَّدهما عن العوامل اللَّفظيَّة، وإذا تلازمت مع تلك العوامل في التَّركيب؛ فإنَّ تلك العوامل تعمل فيهما معًا؛ ومن ثم ما زالت العمديَّة متحقِّقة؛ لأنَّ تلك العوامل هي المختصَّة بالدُّخول عليها، نحو: (الأفعال النَّاقصة، والحروف المشبَّهة بالفعل).
- أنَّ الرَّضي يستدعي العامل اللَّفظي أوَّلًا ما لم يضطر إلى العامل المعنوي؛ فالأولى عنده "إحالة العمل على العامل اللَّفظي ما لم يضطر إلى المعنوي"(الرَّضي، د.ت: 518/1). فقد ابتعد عن صحيح الرَّأي؛ لأنَّ مسألة الابتداء حالة مؤقَّتة يوصف بها الاسم بسبب تجريده عن العوامل اللَّفظيَّة وليس غياب أثره فهو موجود رغم غيابه، كما أنَّ العلامة عند الرَّضي تكون بوجود الشَّيء أو بعدم وجوده.
- يرى الرَّضي أنَّ حقيقة العامل وحده هو ما به تقوَّم المعنى المستلزم المقتضى في المعرب، نحو: (الفعل)، أو (الفعل والفاعل) مجتمعَين، أو المشبَّهات بالفعل (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبَّهة، والمصدر)، أو معنى فعل يستفاد من بعض الحروف، أو الاسم التَّام، أو معنى الجملة، وهو بهذا التَّحرير يختلف مع النُّحاة؛ حيث إنَّ العامل عندهم وإن اختلفت حدوده ينقسم إلى قسمين: لفظي، نحو: (الأفعال، والحروف)، ومعنوي، نحو: (معنى الابتداء، والفاعليَّة، والمفعوليَّة، والإضافة).

المراجع:

الأنباري، ع. (1999). *أسرار العربية* (ط.1). دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، ع. (د.ت). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريّين والكوفيّين* (محيي الدِّين عبد الحميد، تحقيق)، دار إحياء التُّراث العربي.

أنيس، إ. (1978). *من أسرار اللُّغة*، مكتبة الأنجلو المصريَّة.

أيوب، ع. (1957). *دراسات نقديَّة في النَّحو العربي*، مؤسَّسة الصَّبَّاح.

تشومسكي، ن. (1993). *المعرفة اللُّغويَّة طبيعتها وأصولها واستخدامها* (محمَّد فتيح، ترجمة؛ ط.1)، دار الفكر العربي.

ابن جنّي، ع. (د.ت). *الخصائص* (محمَّد علي النَّجار، تحقيق)، عالم الكتب.

حسان، ت. (2009). *اللُّغة العربيَّة معناها ومبناها* (ط.6). عالم الكتب.

ابن الخشَّاب، ع. (1972). *المرتجل في النَّحو* (علي حيدر، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة مطبعة مجمع اللُّغة العربيَّة.

الرَّضي، م. (د.ت). *شرح الرَّضي على الكافية*، كلية اللُّغة العربية والدِّراسات الإسلاميَّة.

الزَّجَّاجي، ع. (1973). *الإيضاح في علل النَّحو* (مازن المبارك، تحقيق؛ ط.2)، دار النَّفائس.

ابن سنان الخفاجي، ع. (2011). *سرُّ الفصاحة* (إبراهيم شمس الدِّين، تحقيق)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح.

السُّهيلي، ع. (د.ت). *نتائج الفكر في النَّحو* (محمَّد إبراهيم البنَّا، تحقيق)، دار الاعتصام.

سيبويه، ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.3)، مكتبة الخانجي.

السِّيوطي، جلال الدِّين. (د.ت). *الأشباه والنَّظائر في النَّحو*، دار الكتب العلميَّة.

الشَّمَرِيّ، ف. ب. ز. (2022). جَمَالِيَّاتُ الأُسْلُوبِ فِي مِيمِيَّةِ عَمْرِو بْنِ بَرَّاقَة الهَمْدَانِيّ. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *1* (13)، 207–233. https://doi.org/10.53286/arts.v1i13.830

كنه، ع. م. ع. ا. (2025). البنية التعبيرية في (سورة مريم): دراسة أسلوبية للنص القرآني. *مجلة الآداب*، *13* (1)، 577–592. https://doi.org/10.35696/joa.v13i1.2429

العامري ي. ف. ص. (2018). التشكيل الفني لحركة الزمن وبنائه في شعر البردوني. *مجلة الآداب*، *1* (7)، 354–379. https://doi.org/10.35696/.v1i7.515

عبد المطَّلب، م. (2009). *البلاغة والأسلوبيَّة* (ط.3). الشَّركة المصريَّة العالميَّة للنَّشر.

العبيدي، م. ب. (2021). توظيف التركيب القرآني في البيان النبوي دراسة بلاغية. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *1* (12)، 202–246. https://doi.org/10.53286/arts.v1i12.777

القحطاني ع. ب. م. (2021). التعليل والعامل النحوي في "نتائج الفكر" و"الأمالي" للسهيلي وأثرها في تيسير النحو. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *1* (11)، 93–122. https://doi.org/10.53286/arts.v1i11.576

المتوكِّل، أ. (1996). *قضايا اللُّغة العربيَّة في اللِّسانيَّات الوظيفيَّة: بنية المكوِّنات أو التَّمثيل الصَّرفي التَّركيبي*، دار الأمان.

References

Al-Anbārī, ʿA. (1999). *Asrār al-ʿarabiyya* [The Secrets of Arabic] (1st ed.). Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam.

Al-Anbārī, ʿA. (n.d.). *Al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwiyyīn al-baṣriyyīn wa-al-kūfiyyīn* [Equity in the Disputed Grammatical Issues Between the Basrans and the Kufans] (Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Anīs, I. (1978). *Min asrār al-lugha* [From the Secrets of Language]. Maktabat al-Anglū al-Miṣriyya.

Ayyūb, ʿA. (1957). *Dirāsāt naqdiyya fī al-naḥw al-ʿArabī* [Critical Studies in Arabic Grammar]. Muʾassasat al-Ṣabbāḥ.

Chomsky, N. (1993). *Al-Maʿrifa al-lughawiyya: Ṭabīʿatuha, uṣūluhā, wa-istikhdāmuhā* [Linguistic Knowledge: Its Nature, Origin, and Use] (Muḥammad Fatīḥ, Trans.; 1st ed.). Dār al-Fikr al-ʿArabī.

Ibn Jinnī, ʿA. (n.d.). *Al-Khaṣāʾiṣ* [The Linguistic Characteristics] (Muḥammad ʿAlī al-Najjār, Ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Ḥassān, T. (2009). *Al-Lugha al-ʿArabiyya: Maʿnāhā wa-mabnāhā* [The Arabic Language: Its Meaning and Structure] (6th ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Ibn al-Khashshāb, ʿA. (1972). *Al-Murtajal fī al-naḥw* [The Improvised in Grammar] (ʿAlī Ḥaydar, Ed.; 1st ed.). Maktabat Maṭbaʿat Majmaʿ al-Lugha al-ʿArabiyya.

Al-Raḍī, M. (n.d.). *Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiya* [Al-Raḍī's Commentary on al-Kāfiya]. Kulliyyat al-Lugha al-ʿArabiyya wa-al-Dirāsāt al-Islāmiyya.

Al-Zajjājī, ʿA. (1973). *Al-Īḍāḥ fī ʿilal al-naḥw* [Clarification on the Causes of Grammar] (Māzin al-Mubārak, Ed.; 2nd ed.). Dār al-Nafāʾis.

Ibn Sinān al-Khuffājī, ʿA. (2011). *Sirr al-faṣāḥa* [The Secret of Eloquence] (Ibrāhīm Shams al-Dīn, Ed.). Maktabat wa-Maṭbaʿat Muḥammad ʿAlī Ṣubayḥ.

Al-Suhaylī, ʿA. (n.d.). *Natāʾij al-fikr fī al-naḥw* [Outcomes of Thought in Grammar] (Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā, Ed.). Dār al-Iʿtiṣām.

Sībawayh, ʿA. (1988). *Al-Kitāb* [The Book] (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed.; 3rd ed.). Maktabat al-Khānjī.

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. (n.d.). *Al-Ashbāh wa-al-naẓāʾir fī al-naḥw* [The Similar and Analogous Cases in Grammar]. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya.

Al-Shammari, F. B. Z. (2022). Aesthetic of Style in Amro Bin Barraga Al-Hamdani's Mimiyah. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *1*(13), 207–233. https://doi.org/10.53286/arts.v1i13.830

Kunna, O. M. O. A.-H. (2025). The Expressive Structure in Surah Maryam: A Stylistic Study of the Quranic Text. *Journal of Arts*, *13*(1), 577–592. https://doi.org/10.35696/joa.v13i1.2429

Al Ameri, Y. F. S. . (2018). The Artistic Formation and Construction of the Time Movement in Al-Bardouni's poetry. *Journal of Arts*, *1*(7), 354–379. https://doi.org/10.35696/.v1i7.515

ʿAbd al-Muṭṭalib, M. (2009). *Al-Balāgha wa-al-uslūbiyya* [Rhetoric and Stylistics] (3rd ed.). Al-Sharikah al-Miṣriyya al-ʿĀlamiyya li-al-Nashr.

Al-Oyidy, M. S. S. . (2021). Employing the Quranic Structure in the Prophetic Statement A Rhetorical Study. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *1*(12), 202–246. https://doi.org/10.53286/arts.v1i12.777

Al-Qhtani, A. B. M. (2021). Reasoning and the Grammatical Factor in Nataij Al-Fikr and Amali by Al-Suhaili and their Role in Facilitating Grammar. *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *1*(11), 93–122. https://doi.org/10.53286/arts.v1i11.576

Al-Mutawakkil, A. (1996). *Qaḍāyā al-lugha al-ʿArabiyya fī al-lisāniyyāt al-waẓīfiyya: Binyat al-mukawwināt aw al-tamthīl al-ṣarfī al-tarkībī* [Issues of Arabic Language in Functional Linguistics: The Structure of Components or Morphosyntactic Representation]. Dār al-Amān.